ضوابط دفع الشبهات
عن الحديث النبوي

إعداد

د / بركات ذيب محمد

استاذ الحديث وعلومه المساعد

كلية أصول الدين

ضوابط دفع الشبهات عن الحديث النبوي

بركات ديب محمد

قسم الحديث بكلية أصول الدين

البريد الإلكتروني: BarakatMohammed.2011@azhar.edu.eg

الملخص

دفع الشبهات عن السنة النبوية واجب شرعي ، وقد قامت جامعة الأزهر بذلك على أكمل وجه ، وإتماماً للفائدة كتبت هذا البحث (ضوابط دفع الشبهات عن الحديث النبوي)

وقد قسمت هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول: تكلمت فيه عن تعريف الشبهة لغة واصطلاحاً ، وفرقت بين الشبهة ومختلف الحديث ومشكله ، وأنواع الشبهات ، ثم بينت خطورة الشبهات ، وكيف حذر النبي صلى الله عليه وسلم من الشبهات ورد عليها .

المبحث الثاني: ذكرت فيه ضوابط دفع الشبهات عن الحديث النبوي ،وقد قسمته إلى ثلاثة مطالب هي: المطلب الأول : ضوابط تتعلق بمن يرد الشبهة ويدحضها .

المطلب الثاني : ضوابط في كيفية رد الشبهة .

المطلب الثالث: ضوابط التعامل مع أصحاب الشبهات .

ثم قسمت أصحاب الشبهات إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المؤمن المسترشد .

الثاني : الطاعن المفتري على الحديث النبوي ورواته .

الثالث : مسلم صادق تتجاذبه الشبهات ويستميله أصحابها .

وأخيراً كانت الخاتمة والفهارس.

الكلمات المفتاحية: ضوابط دفع الشبهات – الشبهات – الحديث النبوي.

Controls to pay suspicions about the Hadith

Barakat Deeb Mohammed

Department of Hadith Faculty of origins of religion

E-mail address: BarakatMohammed.2011@azhar.edu.eg

Abstract:

Paying suspicions about the Sunnah is a legitimate duty , and Al-Azhar University has done so to the fullest , and in order to benefit wrote this research (controls to pay suspicions about the Hadith)

I have divided this research into two main ones :

The first topic: I talked about the definition of suspicion in language and terminology, and I separated between suspicion and various Hadith and problem, and the types of suspicions, then showed the seriousness of suspicions, and how the Prophet (peace and blessings of Allaah be upon him) warned against suspicions and responded to them.

The second topic: I mentioned the controls to pay suspicions about the prophetic Hadith, and I divided it into three demands: the first requirement : controls related to those who respond to the suspicion and refute it.

Second requirement : controls in how to respond to suspicion.

Third requirement: controls dealing with suspicious owners.

The suspects were then divided into three sections:

First: the guided believer.

Second: the slanderer defamatory to the Hadith and its narrations.

Third: an honest Muslim who is attracted by suspicions and tempted by their owners.

Finally was the conclusion and indexes.

Key words: controls to pay suspicions-suspicions-Hadith.

المقدمة

الحمد لله ، وأشهد ألا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم

أما بعد

فالاشتغال بالحديث ، من أجلِّ العلوم الراجحات ، وأفضل أنواع الخير وآكد القرُبات ، وكيف لا يكون كذلك ؟ وهو مشتملٌ مع ما ذكرته على بيان حال أفضل المخلوقات –عليه من الله الكريم ، أفضل الصلواتِ والسلامِ والبركات[1]

وكلما عظُم الأمر وعلا شأنه كثُر حاسدوه، واشتدت شبهات المغرضين حوله، ولأن حديث النبي صلى الله عليه وسلم عظيم ، ولأنه أعز ما نفتخر به بعد القرآن الكريم ، فإنه لا يكاد يُترك جانب من جوانبه إلا وتعرض لشبهة وتشكيك ، ولكن الله يخزي المفترين ، ويبقى حديث النبي صلى الله عليه وسلم نوراً يسير به المؤمنون إلى يوم القيامة ، ولذلك فإن الدجال عندما يخرج في آخر الزمان سيفتن الناس فتنة عظيمة إلا المؤمنين منهم ، الذين سيخرج من وسطهم شاب يتحدى الدجال ويقول له: ": أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه ..."[2] ويلاحظ في الحديث أن الشبهات على الإسلام والقرآن والسنة

---

[1] – ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الامام البخاري صـ ١٧

[2] – أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي بكرة في الحج باب: لا يدخل الدجال المدينة (٩٦/٤) ١٨٨٢ ، وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري في ==

ستبقى، والأهم من ذلك أنه سيبقى في الأمة من يدفعها ويرد عليها ويبطل زيفها ، كما ينبغي الوقوف على قول الشاب " أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله حديثه ، فحديث رسول الله باق ، والاسناد سيظل ممتداً إلى آخر الزمان ، تبطل به الشبهات ، وتندفع به الشكوك .

من أجل ذلك يجب إعداد طلبة العلم للرد على الشبهات ، وقد قامت جامعة الأزهر بذلك ، فقررت المقررات ، وطبعت الكتب في هذا السبيل ، وإتماماً للفائدة كتبت هذا البحث ، أرجو بذلك وضع لبنة ولو صغيرة في هذا الصرح العظيم .

وقد قسمت هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول :

تكلمت فيه عن تعريف الشبهة لغة واصطلاحاً ، وفرقت بين الشبهة ومختلف الحديث ومشكله ، وأنواع الشبهات ، ثم بينت خطورة الشبهات ، وكيف حذر النبي صلى الله عليه وسلم من الشبهات ورد عليها

المبحث الثاني :

ذكرت فيه ضوابط دفع الشبهات عن الحديث النبوي ،وقد قسمته إلى ثلاثة مطالب هي: **المطلب الأول** : ضوابط تتعلق بمن يرد الشبهة ويدحضها .

المطلب الثاني : ضوابط في كيفية رد الشبهة .

==

كتاب الفتن وأشراط الساعة باب في صفة الدجال، وتحريم المدينة عليه ... (٧١/١٨) ٢٩٣٨

المطلب الثالث: ضوابط التعامل مع أصحاب الشبهات .

ثم قسمت أصحاب الشبهات إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المؤمن المسترشد .

الثاني : الطاعن المفتري على الحديث النبوي ورواته .

الثالث : مسلم صادق تتجاذبه الشبهات ويستميله أصحابها .

وأخيراً كانت الخاتمة والفهارس

خطوات البحث

١- بينت مواضع الآيات التي وردت في البحث بذكر اسم السورة، ورقم الآية في الهامش

٢- عزوت الأحاديث التى أوردتها فى البحث إلي مصادرها الأصلية، من كتب السنة المعتمدة، فإن كان الحديث فى الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، بذكر اسم الكتاب، واسم الباب، وذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث، مع البيان غالباً لدرجة الحديث، من خلال أقوال أهل العلم بالحديث ،

أو دراستى للسند، إن كان الحديث فى غير الصحيحين، وفيما عدا ذلك اقتصر على ما يفيد ثبوت الحديث أو رده.

٣- اعتمدت فى التخريج من الصحيحين على طبعتى البخارى "بشرح فتح البارى" لابن حجر، والمنهاج "شرح صحيح مسلم" للنووى، لصحة متون الأحاديث فى الشرحين، ولصحة

عرضهما على أصول الصحيحين، وتسهيلاً للقارئ لكثرة تداول تلك الشروح، وإتماماً للفائدة بالإطلاع على فقه الحديث المخرَّج.

٤- شرحت المفردات الغريبة التى وردت فى بعض الأحاديث مستعيناً فى ذلك بكتب غريب الحديث، ومعاجم اللغة، وشروح الحديث.

هذا ، والله أسأل أن يكتب لهذا البحث القبول في الدنيا والآخرة ،وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وحبيبنا محمد ، وعلى آله الأطهار ، وصحابته الأخيار ما تعاقب الليل والنهار .

وكتبه الفقير إلى عفو ربه / بركات ديب محمد

الاستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

تعريف الشبهات

أولاً في اللغة :

الشُبهات بالضم جمع شبهة ، وهي الالتباس والاختلاط ، تقول : إني لفي شُبْهَةٌ منه ، وشُبِّهَ عليه الأمر تشبيهاً لُبِّس عليه وخُلِّط

وشَبَّهَ عليه الأمرَ : أبهمه عليه حتى اشتبه بغيره

وشبه الشيء بالشيء مثله وأقامه مقامه لصفة مشتركة بينهما

(اشتبه) الأمر عليه اختلط واشتبه في المسألة شك في صحتها (تشابه) الشيئان أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا[1] ، وقال الأخفش : وإنما سميت الشبهة شبهة، لأنها تشبه الحق والباطل، ليست بحق واضح، ولا باطل لا شك فيه. هي بين ذلك.[2]

ثانياً اصطلاحاً :

إن مصطلح الشبهات هو أحد المصطلحات الشرعية التي ذكرت في القرآن الكريم والسنة المشرفة ، قال الله تعالى : " هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ "[3]

---

[1] – انظر لسان العرب (٥٠٤/١٢) تاج العروس (٤١١/٣٦)

[2] – كتاب الاختيارين للأخفش صـ ١١٨

[3] – سورة آل عمران آية رقم (٧)

قال ابْنِ عَبَّاسٍ – رضي الله عنهما – : الْمُحْكَمَاتُ نَاسِخُهُ وَحَلالُهُ وَحَرَامُهُ وَحُدُودُهُ وَفَرَائِضُهُ، وَمَا يُؤْمَنُ بِهِ وَيُعْمَلُ بِهِ ، وَرُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ وَمُجَاهِدٍ وقتادة وَالضَّحَّاكِ وَمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ ، وَالسُّدِّيِّ – رحمهم الله جميعاً – قَالُوا: الْمُحْكَمُ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ. اهـ[1]

قَالَ ابن كثير [2]: " وَالْمُتَشَابِهَاتُ فِي الصِّدْقِ، لَهُنَّ تَصْرِيفٌ وَتَحْرِيفٌ وَتَأْوِيلٌ، ابْتَلَى اللَّهُ فِيهِنَّ الْعِبَادَ، كَمَا ابْتَلاهُمْ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَلَّا يَصْرِفْنَ إلى الباطل، ولا يحرّفن عن الحق ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} أَيْ: ضَلَالٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ {فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ} أَيْ: إِنَّمَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ بِالْمُتَشَابِهِ الَّذِي يُمْكِنُهُمْ أَنْ يُحَرِّفُوهُ إِلَى مَقَاصِدِهِمُ الْفَاسِدَةِ، وَيُنْزِلُوهُ عَلَيْهَا، لِاحْتِمَالِ لَفْظِهِ لِمَا يَصْرِفُونَهُ فَأَمَّا الْمُحْكَمُ فَلَا نَصِيبَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ دَامِغٌ لَهُمْ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَلِهَذَا قَالَ: {ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ} أَيِ: الْإِضْلَالِ لِأَتْبَاعِهِمْ، إِيهَامًا لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ عَلَى بِدْعَتِهِمْ بِالْقُرْآنِ، وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ ".

وتجدر الإشارة إلى أن القرآن ليس فيه آيات للتشكيك ، ولكن أعداء القرآن يشككون فيه ليل نهار ، ويثيرون الشبهات حوله ، ولكن الله بما يعملون محيط .

وعلى هذا فنستطيع تعريف الشبهة اصطلاحاً بأنها : كل تشكيك يمسُّ الحديث النبوي وعلومه المختلفة ورواته حتى الصحابة منهم ، وقد ترجع

---

[1] – تفسير ابن أبي حاتم (٥٩٢/٢)

[2] – تفسير ابن كثير (٦/٢)

الشبهة لذاتها[1] أو للواصف نفسه[2] ، أو لكليهما معاً ، وقد تستند إلى مقدمات عقلية أو شرعية.

الفرق بين الشبهة ومختلف الحديث ومشكله

تظهر حقيقة الشبهة ببيان الفرق بينها وبين مختلف الحديث ومشكل الحديث .

فمختلف الحديث :

هو كل حديثين صحيحين مختلفين أو متضادين في الظاهر ، فيوفق علماء الحديث بينهما ، أو يعتبرون أحدهما ناسخاً للآخر ، أو يرجحون أحدهما على الأخر .[3]

وأما مشكل الحديث :

فهو الحديث المقبول الذي قد يتعارض مع آية قرآنية أو حديث نبوي مقبول ، أو أمر عقلي ، أو حقيقة علمية وكونية ، أو خفي معناه أو تداخل معناه مع معنى غيره ، ولا يعرف إلا بعد البحث والتأمل .[4]

---

[1] – كأن تكون في مختلف الحديث ، أو في مشكل الحديث ، وبذلك فهي ليست بشبهة حقيقية

[2] – أي من المشكك في الحديث الشريف الطاعن فيه ، مع خلو الحديث من أي تعارض ولو حتى ظاهري .

[3] – معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم صـ ٤٣ ، وانظر فتح المغيث (٦٧/٤)

[4] – انظر شرح مشكل الآثار (٦/١) ، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبة صـ ٤٤٢

أما الشبهة فهي التشكيك والطعن في الحديث النبوي ، وذلك باستخدام كل الأدوات ! فأحياناً يوردون الشبهات بسبب مختلف الحديث ، أو مشكل الحديث ، أو بعض الآراء الشاذة لبعض الشراح ، فإن لم يجدوا أخذوا من أفكارهم الضالة ما يشغبون به على الحديث النبوي ، فيضعون الشبهات والطعون حقداً وحسداً على الحديث وأهله .

أنواع الشبهات :

النوع الأول : هي أمور التبس حكمها فلا يُعرف هل هي حرامٌ أم حلال ، وهي المقصودة بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الحلالَ بينٌ، وإن الحرام بينٌ، وبينهما مُشتبِهاتٌ لا يعلمهن كثيرٌ من الناسِ، فمن اتقى الشبُهاتِ؛ استبرأ لدينه وعرضهِ، ومن وقع في الشبهاتِ؛ وقع في الحرام ...الحديث"[1]

وقوله صلى الله عليه وسلم (وبينهما مُشْتَبِهات) بسكون الشين وفتح التاء وكسر الباء ، أي أمور مكتسبات الشبه بالحلال، ومكتسبات الشبه بالحرام، وفي رواية للبخاري "وبينهما أمور مشتبهة" بسكون الشين وفتح التاء وكسر الباء وفتحها .

قال الحافظ ابن حجر : وقد توارد أكثر الأئمة المخرجين له على إيراده في كتاب البيوع لأن الشبهة في المعاملات تقع فيها كثيراً وله تعلق أيضا

---

[1] – الحديث أخرجه البخاري من حديث النعمان بن بشير في كتاب الإيمان باب من استبرأ لدينه وعرضه (١/١٣٦) من الفتح حديث رقم ٥٢ ، وأخرجه في البيوع باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات (٤/٢٩١) برقم (٢٠٥١) ومسلم في البيوع باب أخذ الحلال وترك الشبهات (٣/١٢١٩) ١٥٩٩

بالنكاح وبالصيد والذبائح والأطعمة والأشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان .[1]

النوع الثاني : وهي التى تقدم تعريفها اصطلاحاً ، وهي التي يراد بها غالباً فتنة المؤمنين ، وتشكيكهم في دينهم ، وهي شبهات ممنهجة ومتكررة تطعن في الإسلام عموماً ، وفي السنة التبوية والحديث الشريف خصوصاً .

خطورة الشبهات

الشبهات خطيرة جداً ، وإن مثلها في عالم الأفكار مثل المنافق في عالم البشر؛ يُظهر إيماناً ويبطن كفراً، ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب.

وتكمن خطورة الشبهات الخبيثة في كونها لا تزال بالمسلم حتى تصيّره من المغضوب عليهم أو من الضالين ولو بعد حين.

ومن خطورتها؛ خفاؤها وتلبّسها بالحق المبين ، ولا يرضى صاحب الشبهة إلا أن يحبِك شبهتة بصورة متينة، يتيه فيها العاقلون.

تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من الشبهات :

ولذلك حذّر الرسول صلى الله عليه وسلم من الشبهات كثيراً ، بل وذكرها باسمها في نوع من التربية الوقائية للمسلمين ،فعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " مَنْ

[1] – فتح الباري (٢٩١/٤)

سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ عَنْهُ، فَوَاللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَيَتَّبِعُهُ، مِمَّا يُبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ ".[1]

وقوله " "فلينأ" بفتح الهمزة أصله ينأى بالألف ، لكن حذفت الألف جزمًا ، لفعل الأمر ، ويلاحظ في الحديث أمور منها :

– النبي صلى الله عليه وسلم يذكر " الشبهات " باللفظ ، وفي إحدى روايتي أحمد " بالشبه " .

– يُقْسِم صلى الله عليه وسلم على تغير الرجل وردته عن الإسلام بسبب اتباعه للدجال وشبهاته ، مع أن الرجل كان يرى نفسه مؤمناً .

– العلة في تغير القلب هي الشبهات التي يلقيها الدجال ، وإذا كان الحديث يشير إلى (المسيح الدجال) لكن لامانع من التحذير من أي دجال ، وما أكثرهم في زماننا ! وقوله " مِمَّا يُبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ " يعني يثيره ويلقيه كالسحر وإحياء الموتى وغير ذلك .

– الحديث ينبه كل مسلم إلى البعد عن الشبهات وعدم سماعها خاصة إذا لم يكن مؤهلاً للرد عليها وإبطالها .

---

[1] – أخرجه أبو داود وتفرد به عن الكتب الستة وذلك في كتاب الملاحم باب خروج الدجال (١١٦/٤) ٤٣١٩ ، وأخرجه أحمد (١٠٧/٣٣) برقم (١٩٨٧٥) و (١٨١/٣٣) برقم (١٩٩٦٨) وهو حديث صحيح وقال الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر الحديث : هذا إسناد جيد . اهـ من البداية والنهاية (١٩٠/١٩)

رد النبي صلى الله عليه وسلم على الشبهات

فقد ورد ذلك في الصحيحين[1] من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: مَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ فَيُخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيُجْرِبُهَا؟ قَالَ: فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟ "[2]

---

[1] – أخرجه البخاري في الطب باب لا صفر، وهو داء يأخذ البطن (١٠/١٧١) ٥٧١٧، ومسلم في كتاب السلام باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر. . (١٤/٢١٣) رقم ٢٢٢٠

[2] – "لا عدوى" العدوى مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره بالمجاورة والقرب ، وقوله: (ولا طيرة) بكسر الطاء وفتح الياء وقد تسكن، وهي التشاؤم بالطير والحيوان ونحوهما، وأصله أنهم كانوا إذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار إلى يمينه تيمن واستمر، وإن رآه طار إلى شماله تشاءم به ورجع، وربما كانوا يزجرون الطير ليطير، فيتعمدون ذلك، ثم اعتقدوا ذلك في كثير من الحيوانات، ثم تجاوزوها إلى غير الحيوانات، وكل ذلك يسمى بالطيرة، فصار معناها التشاءم مطلقًا من طير كان أو حيوان أو غيره ، وقوله (ولا صفر) بفتح الصاد والفاء، وهو داء يأخذ البطن، وقيل: هو حبة تكون في البطن، تصيب الماشية والناس، وهي أعدى من الجرب في اعتقاد العرب، وقيل، إن المراد بصفر المنفي شهر صفر، وذلك أن العرب كانت تحرم صفر، وتستحل المحرم ، فيكون المعنى : لا صفر يسبق المحرم، كما تفعلون، ولا مانع من أن يراد بصفر المنفي الأمران جميعاً. وقوله: (ولا هامة) الهامة بتخفيف الميم، وقيل: بتشديدها: اسم طائر كانت العرب تزعم أن عظام الميت تصير هامة فتطير، وكانوا يقولون: إن القتيل يخرج من هامته، أي: من رأسه هامة لا تزال تقول: اسقوني اسقوني حتى يُقتل قاتله. انظر فتح المنعم شرح صحيح مسلم (٨/٦١٧،٦١٦)

إن الأفكار التي لا قيمة لها ، ولم تجتلبها شبهة طرأت ، فهي التي تدفع بالإعراض عنها. وعلى هذا يحمل الحديث وعلى مثلها ينطلق اسم الوَسوسة فكأنه لما كان أمراً طارئاً على غير أصل دفع بغير نظر في دليل إذ لا أصل له ينظر فيه.

وأما الأفكار المستقرة التي أوجبتها الشبهة فإنها لا تدفع إلا باستدلال ونظر في إبطالها. ومن هذا المعنى حديث: "لاَ عَدْوَى" مع قول الأعرابي: فما بال الإبل الصحاح تجرِب بدخول الجمل الأجرب فيها وعلم – صلى الله عليه وسلم – أنه اغتر بهذا المحسوس وأن الشبهة قدحت في نفسه فأزالها عليه السلام من نفسه بالدليل فقال له: "فمن أعدى الأول".[1]

ذم أصحاب الشبهات ومروجيها .

بعض الجهلة يروج للشبهة وينشرها بين الناس ، وكأنه يساعد الطاعنين في الإسلام دون أن يدري ، وللأسف الشديد فإن ذلك منتشر جداً في مواقع التواصل الاجتماعي ،مع أن القرآن الكريم حذر من ذلك وكذلك السنة النبوية قال تعالى : " إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّناً وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ، وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ) "[2].

قال القرطبي في "المفهم" في شرح حديث: "أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم"، وهو في أوائل "كتاب العلم" من "صحيح مسلم": وهذا المبغوض

---

[1] – انظر المعلم بفوائد مسلم (٣١٤/١)

[2] – سورة النور آية (١٥،١٦)

عند الله تعالى هو الذي يقصد بخصومته: مدافعة الحق، ورده بالأوجه الفاسدة، والشبه الموهمة، وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين .[1]

البعد عن سماع الشبهات خشية منها :

كثير من ضعفة العقول يعجبون بأنفسهم ويظنون أنهم في مأمن عن الزيغ والفتن فيلقون بأسماعهم إلى أهل الشبه والفتن والأهواء ويقولون: نسمع منهم ونحن بحمد الله نعلم الحق من الباطل، وينسون أن الفتنة والشبهة قد تدخل على الشخص ولا يستطيع إخراجها. ولهذا أجمع السلف على أن الشبه خطافة والقلوب ضعيفة. فعلى المحب لنفسه الخوف عليها وعدم الأمن من الفتن مهما بلغ علم الإنسان.

وهذا الإمام الشافعي، يقول: ما ناظرت أحداً علمت أنه مقيم على بدعة.

وقد شرح ذلك البيهقي فقال : قلت: وهذا لأن المقيم على البدعة قلّما يرجع بالمناظرة عن بدعته، وإنما كان يُنَاظِر من يرجو رجوعَه إلى الحقِّ إذا بَيَّنَه له. وبالله التوفيق.[2]

ويرد هنا سؤال وهو : لماذا يحذر العلماء الكبار من مجالسة أصحاب الشبهات مع أنهم جالسوهم وناظروهم، وبينوا لنا عقائدهم الفاسدة وغير ذلك ؟

فالجواب : أن لأهل العلم الكبار المتثبتين ما ليس لغيرهم من الطلاب الصغار المبتدئين، ففي الوقت الذي يحذرنا فيه أهل العلم من مجالسة

---

[1] – المفهم لما أشكل في تلخيص صحيح مسلم (٦/٦٩٠)

[2] – مناقب الشافعي للبيهقي (١/١٧٥)

أهل الأهواء، أو الإصغاء إليهم، أو إلقاء السمع أو غير ذلك؛ نجدهم يناظرون أهل الأهواء والبدع ويفضحون أمرهم، ويكشفون سترهم من باب النصيحة للأمة، ومن باب التفريق والتمييز بين الحق والباطل.

وسنذكر الآن ضوابط دفع الشبهات عن الحديث النبوي وهي أنواع :

النوع الأول : **ضوابط تتعلق بمن يرد الشبهة ويدحضها** .

١- **تمسك بالإيمان واجتهد في تحقيق اليقين**

فعندما ينشرح القلب بالإيمان ويرسخ فيه اليقين ، فإن أنوار الحق تشرق فيه ، فلا يتهيب من شبهة ، ولا تنطلي عليه الأكاذيب .

قال ابن القيم : " وَمَتَّى وَصَلَ الْيَقِينُ إِلَى الْقَلْبِ امْتَلَأَ نُورًا وَإِشْرَاقًا ، وَانْتَفَى عَنْهُ كُلُّ رَيْبٍ وَشَكٍّ وَسَخَطٍ، وَهَمٍّ وَغَمٍّ. فَامْتَلَأَ مَحَبَّةً لِلَّهِ. وَخَوْفًا مِنْهُ وَرِضًا بِهِ، وَشُكْرًا لَهُ، وَتَوَكُّلًا عَلَيْهِ، وَإِنَابَةً إِلَيْهِ. "[1]

قال الله – تعالى – : " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ القَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ * وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ " [2]

---

[1] – مدارج السالكين (٢/٣٧٥)

[2] – سورة الأنعام آية ١١٢– ١١٣

قال الشيخ الشنقيطي : " في هذه الآية ترتيب غريب عجيب ، بالغ في الحُسْن ؛ لأن السبب الأول : هو الغرور والخديعة ، فتسبَّب عن الغرور والخديعة أن صغت إليه قلوبهم ومالت ، ثم تسبب عن صوغ القلوب وميلها أنهم أحبوه ورضوه ، ثم تسبب عن كونهم أحبوه ورضوه أن اقترفوه .. والمؤمنون يعرفون زخارف الشيطان ووحيه ؛ فيتباعدون منه ويجتنبونه "[1]

٢- إذا سمعت بشبهة فظن بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ورواته خيراً .

لأن الحديث الصحيح الثابت بعيد عن الشبهات ، ورواته عدول ضابطون ، وليكن شعارك ما قاله الله تعالي : (لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْراً وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ)[2] قال ابن جرير الطبري : وقال " بأنفسهم " لأن أهل الإسلام كلهم بمنزلة نفس واحدة، لأنهم أهل ملة واحدة.اهـ[3]

ويجب التنبيه أن الموهوم لا يدفع المعلوم ، وأن المجهول لا يعارض المحقق . فالمعلوم المحقق هو القرآن والسنة و الموهوم المجهول هو شبهات الأعداء فلا يجب على مسلم عاقل أن يدع دينه لشبهة و أن يرد الدين الحق لعارض يمكن أن ينجلي بسهولة

---

[1] – انظر العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير(٢/٥٨١)

[2] – سورة النور آية (١٢)

[3] – جامع البيان (١٩/١٢٨)

إن المقياس الذي يُقاس به رواة الحديث مقياسٌ علمي دقيق؛ حيث تطرق إلى حال الرواة من جميع النواحي الدينية والعقلية، والذهنية والصحية، والاجتماعية والأخلاقية، ووُضِع لهم عبر هذا المقياس مراتب ودرجات عن طريق الجرح والتعديل، وأُلِّفت عنهم الكتب؛ لبيان حال الإسناد، ووصول الأحاديث صافية من الكذب والتحريف، أو الزيادة والإضافات .

٣- التأكد من صحة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم

فكثير من الأحاديث التي يستدلُّ بها المشككون تكون أحاديثَ واهية، ولا تثبُت عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، ومعظم ما يشغب به مثيروا الشبهات هي روايات واهية ومنكرة عند المحدثين ، فقبل الرد ، تأكد من ثبوت الحديث ، ففي الرد على الشبهات يكون المعول عليه هو الصحيح أو الحسن بقسميه أما الضعيف والواهي والساقط والموضوع فلا يلتفت إلى شيء منها[١]،

هذا وقد استدل الطاعنون بكذب أبي هريرة رضي الله عنه في ادعائه السماع من السيدة رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي زوجة عثمان بن عفان رضي الله عن الجميع وذلك أن المطلب بن عبد الله بن حنطب روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه دخل عليها وفي يدها

[١] – انظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للشيخ محمد أبو شهبة رحمه الله صـ ٤٤٣

مُشط ، فقالت : خرج رسول الله من عندي آنفاً ، رجّلت[1] رأسه فقال لي : كيف تجدين أبا عبد الله ؟ قلت بخير ، قال : " أكرميه فإنه من أشبه أصحابي بي خُلُقا " وراح الطاعنون يكيلون الاتهامات للصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه ، ويقولون : كيف يقول : دخلت على رقية ، وهي قد ماتت في السنة الثانية من الهجرة ، بينما قدم أبو هريرة إلى المدينة في السنة السابعة من الهجرة !! هذا كذب من أبي هريرة ، بل زادوا فقالوا : إن أبا هريرة أراد أن يمدح عثمان مجاملة لمعاوية الذي يغدق في العطاء

والجواب على هذه الشبهة أن الحديث الذي أوردوه ضعيف منكر لا تقوم به حجة .[2]

---

[1] – التَّرَجُّلُ والتَّرْجِيلُ: تَسريحُ الشَّعَر وتَنْظيفُه وتَحْسينُه .اهـ من النهاية في غريب الحديث (٣٠٢/٢)

[2] – أخرجه الحاكم في كتاب معرفة الصحابة في ذكر رقية بتت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥٢/٤) ٦٨٥٤ وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد واهي المتن فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر و أبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر و الله أعلم ، وَقَدْ كَتَبْنَاهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ " ، وقال الذهبي : صحيح منكر المتن .

قلت : في الإسناد علة وهي عنعنة المطلب بن عبد الله بن حنطب ، فإنه كثير التدليس والإرسال كما في التقريب (٥٢٤/١) ٦٦٩٨ ، وقال ابن أبي حاتم : "سمعت أبي وذكر المطلب بن عبد الله بن حنطب فقال : عامة روايته مرسل ، وروي عن عبادة مرسلاً ، لم يدركه ، وعن أبي هريرة مرسل ، روى عَنْ اِبْنِ عَبَّاسٍ وابن عمر ، لا ندري أنه سمع منهما أم لا ؟ لا يذكر . اهـ من كتاب المراسيل (ص ١٢٨) إلا أن للمطلب متابع وهو وهب بن منبه رواه عن أبي هريرة وقد أخرجه الحاكم برقم ٦٨٥٥ ، وقال عقبه قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا أَشُكُّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ==

ثم إنه لا تلازم بين صحة الإسناد أو حسنه ، وبين نكارة المتن ، فقد وهّاه مخرجه الإمام الحاكم ، واستنكره المعلِّق على المستدرك الإمام الذهبي .

ومع فرض صحة الإسناد فقد يكون الحديث من مرسل الصحابي ، وهو أن يكون أبو هريرة سمع الحديث من أحد الصحابة المتقدمين ، أنه دخل على رقية رضي الله عنها

٤- تسلح بسلاح العلم والتقوى .

وحتى تتأكد من صحة الحديث وتعريف القوي من الضعيف فلابد أن تتسلح بسلاح العلم ، وتتمكن من أدواته ، لأن الشبهة إنما تنطلي على الجهلة وأنصاف المتعلمين ،

ولذلك قال ابن القيم : قَالَ لي شيخ الاسلام رضى الله عَنهُ وَقد جعلت أورد عَلَيْهِ إيرادا بعد إِيرَاد "لاتجعل قَلْبك للايرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فَلَا ينضح الا بهَا وَلَكِن اجْعَلْهُ كالزجاجة المصمتة تمر الشُّبُهَات بظاهرها وَلَا تَسْتَقِر فِيهَا فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته وَإِلَّا فاذا اشربت قَلْبك كل شُبْهَة تمر عَلَيْهَا صَار مقرا للشبهات " اَوْ

==

مُتَقَدِّمٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رُقَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَكِنِّي قَدْ طَلَبْتُهُ جَهْدِي فَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْوَقْتِ» ، والحديث أخرجه الطبراني في الكبير من طريق المطلب بن عبد الله هذا (٧٦/١) ٩٩

كَمَا قَالَ فَمَا اعْلَم انـي انتفعت بِوَصِيَّة فِي دفع الشُّبُهَات كانتفاعي بذلك".[1] ،

وأما التقوي فهي تجعل القلب ثابتاً ، لا تؤثر فيه الشبهات ولا يقلق من البدايات ، فإن الباطل له دهشة وتخويفاً في أوله ، فإذا ثبت له القلب اندحر ورد على عقبيه .

٥- دراسة كتب مختلف الحديث ومشكل الحديث

إن فهم الحديث ومعرفة فقهه والمراد منه ، وكيفية الجمع بين الأحاديث وعدم تضادها يحدث ملكة عند طالب العلم يستطيع بها التوفيق بين الأحاديث . قال الإمام علي ابن المديني : " التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم "[2] ، وقال النووي : "مَعْرِفَةُ مُخْتَلِفِ الْحَدِيثِ وَحُكْمِهِ. هَذَا فَنٌّ مِنْ أَهَمِّ الْأَنْوَاعِ، وَيَضْطَرُّ إِلَى مَعْرِفَتِهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الطَّوَائِفِ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَّانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا فَيُوَفِّقُ بَيْنَهُمَا أَوْ يُرَجِّحُ أَحَدَهُمَا"[3] ،

ومما ينبغي التنبه له أنك ستجد الطاعن صاحب الشبهات يأتي لك بكلام من الكتب التي هي تخصصك ، ثم أنت لا تستطيع الرد، فهذا مما يغيظك جداً ، بل ومما يحرجك في المناظرة ، فتعلم كيف تجمع بين الأدلة ، وكيف ترجح بعضها على بعض ،

---

[1] – مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/١٤٠)

[2] – المحدث الفاصل (١/٣٢٠)

[3] – التقريب والتيسير وهو مطبوع مع شرحه تدريب الراوي (٢/٦٥١)

وكيف تقول بالناسخ والمنسوخ ، وهذا يكون بدراسة كتب مختلف الحديث ومشكله .

٦- **كثرة القراءة في كتب الردود على الشبهات والوقاية منها**

فهذا من شأنه تثبيت القلب ، وتقوية اليقين بالحصول على الحجج والبراهين النقلية والعقلية التي ترد شبهات المعاندين ، وهنا يجب اختيار الكتب بعناية، إذ أن كتب الوقاية من الشبهات يجب أن تكون مما يُجْمِلُ في عرض الشبهة ويُفصِّل في الرد عليها، وأن تكون قوية الحُجة والبرهان ،

وهنا ملاحظة مهمة

وهي أن أهل العلم كان تركيزهم الأكبر على بيان طريق الراسخين في استبيان الحق والاستدلال عليه، أكثر من الاعتناء ببيان مسالك الانحراف في الاستدلال، إلا هذه الثلة التي بينت الطعون في الحديث ورواته ، ووقفت للطاعنين بالمرصاد ، تفضح طريقتهم وتهدم شبهاتهم ، وتنير السبيل للسالكين ، بعد إزالة العوائق وقطع العلائق فجزاهم الله عن الإسلام والمسلين خيراً

وأذكر هنا بعض الكتب التي اعتنت بتثبيت حجية السنة ، ودفع الشبهات عنها :

١- كتاب (الرسالة)؛ للإمام الشافعيّ ، وهو درة العقد في بيان حجية السنة والرد على من أنكرها .

٢ – كتاب (تأويل مختلف الحديث)؛ لأبي محمدِ بن قتيبة ، فقد ذكر في مقدّمة الكتاب قواعدَ مفيدة مهمة في الردِّ على المعادين للسنة ، وهي مقدّمةٌ لا بدَّ لطالب العلم أن يقف معها طويلًا ، وأما الكتاب فقد جاء فيه بأشياء غيرها أولى منها .[١]

٣ – كتاب (هَدْي الساري)؛ أحمد بن حجر العسقلاني، مقدمة شرح صحيح البخاري؛ وهو مصدرٌ لا غنى لطالب الحديث عنه؛ ففيه بعض المباحث في الدفاع عن رجال البخاريّ وبعض أحاديثه، خاصة في الفصلين الثامن والتاسع.

٤ – كتاب (السُّنة ومكانتها في التشريع)؛ د. مصطفى السباعي (ت ١٩٦٤م)، وهو كتاب جامعٌ يتحدَّث عن كثير من شُبهات المستشرقين.

٥ – كتاب (الأنوار الكاشفة)؛ لعبدالرحمن المُعلِّمي اليَماني (ت ١٩٦٦ م)، وهو كتاب جيد تَتَبَّع فيه شُبَهات المدعو محمود أبو رَيَّة، التي نقلها عن المستشرقين في الطعن في بعض الصحابة وفي بعض الأحاديث النبوية.

٦– كتاب (دفاع عن السُّنة، وشُبَه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين) للشيخ الدكتور . محمد محمد أبو شهبة ، شيخ مشايخنا والأستاذ بقسم الحديث بالكلية وقد قال عن كتابه :" كتاب جمعتُ فيه عصارةَ ذهني وعقلي وخلاصة عمرٍ طويل في

[١] – انظر كتاب تدريب الراوي (٦٥١/٢)

دراسة السنة النبوية والردود على ما يُثار حولها مِن شُبَه...، ما يزيد عن ثلث قرن ".

وما زالت الكتابات في الدفاع عن الحديث النبوي ورواته تتجدد ، وهذا قسم الحديث المبارك بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر العامرة يولي هذه الموضوعات عناية خاصة ، ويخرج الباحثين في رسائل الماجستير والدكتوراه بموضوعات الرد على الشبهات في الحديث النبوي ، وهذه قائمة ببعض الرسائل التي نوقشت في الدفاع عن السنة :

- رد الشبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم في السنة النبوية المشرفة ، اعداد عماد السيد إسماعيل وإشراف أد . عبد المهدي عبد القادر ، وهي رسالة دكتوراه ونوقشت سنة ١٩٩٩ م .

- الشبهات المثارة من بعض وسائل الإعلام حول الإمام البخاري وصحيحه في القرن الحادي والعشرين حتى وقتنا هذا جمع ودراسة وتفنيد ، اعداد أحمد بسيوني عبد الله خلف ، وإشراف أد.محمد نصر اللبان وأد.محمد نصر سنوسي رحمه الله ، وقد نوقشت الرسالة في مارس ٢٠١٥ م

- الكتابات الحداثية المعاصرة وموقفها من السنة المطهرة كتاب جناية البخاري أنموذجاً ، عرض ونقد ، اعداد عبد الرحمن كمال سالم ، وإشراف أد.أحمد معبد عبد الكريم ، أد. جلال عجوة ، وقد نوقشت في اكتوبر ٢٠١٦

– الرد على الشبهات الواردة في كتاب تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة ، اعداد محمود أسامة على تهامة ، وإشراف أد. مصطفى أبو عمارة

– رسالة دكتوراه بعنوان مشكِل أحاديث الشمائل جمعاً ودراسة مقدمة من الباحث محمد أحمد محمود عبد الله المدرس المساعد بقسم الحديث بكلية أصول الدين والدعوة بطنطا ، وبإشراف الاستاذ الدكتور ياسر محمد شحاته استاذ الحديث وعلومه بالكلية ، والدكتور سيد إبراهيم متولي مدرس الحديث بالكلية وتمت مناقشة الرسالة في عام ٢٠١٩ م

وهكذا كلما جدد الطاعنون شبهاتهم ، انبرى العلماء ليذبوا عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ورد عن الإمام المحدث عبد الله بن المبارك أنه جاءه شخص متخوِّفًا من كثرة الكذَّابين والوضَّاعين الذين كذَبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجاءه فزعًا قائلًا: هذه الأحاديث المصنوعة! فكان الجواب من الإمام بكل ثقة واطمئنان إلى جهود المحدِّثين فقال: " يعيش لها الجهابذة "[١]

[١] – انظر الجرح والتعديل (١/٢-٣)

٧- **لا تتصدر للرد على الشبهة حتى تتمكن من ذلك** .

قال ابن قتيبة : سألتَ عن قولِهِ: لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما أخَذوا العِلْمَ عن أكابِرِهِمْ [١] .يُريدُ لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما كان علماؤُهُم المشايخَ، ولم يكن علماؤُهُمْ الأحداثَ؛ لأنّ الشيخَ قد زالتْ عنه مَيْعَةُ الشَّباب، وحَدُّته، وعَجَلَتُهُ، وسَفَهُهُ، واستصحبَ التَّجْرِبَةَ، والخِبْرَةَ، فلا تدخلُ عليه في علْمِهِ الشُّبْهَةُ، ولا يَغْلِبُ عليه الهَوَى، ولا يَميلُ بِهِ الطَّمَعُ، ولا يَسْتَزِلُّهُ الشَّيْطانُ اسْتِزْلالَ الحَدَث، ومَعَ السِّنِّ الوَقارُ، والجَلالَةُ، والهَيْبَةُ. والحَدَثُ قد تَدْخُلُ عليه هذه الأمورُ التي أمِنَتْ على الشّيخ .[٢]

النوع الثاني : ضوابط في كيفية رد الشبهة .

لا بدَّ من التذكير بالقواعد الثابتة في التعامل مع الشبهات التي تُثار بين الفَيْنة والأخرى حول الحديث النبوي ورواته ؛ إذ بمعرفة القواعد يسهل التعامُل مع أي شبهة واردة، وقد أشار إلى ذلك ابن تيمية بقوله: (لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية تُردُّ إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلمٍ وعدلٍ، ثم

---

[١] – أثر صحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أخرجه: عبد الله بن المبارك في "الزهد" باب ما جاء في قبض العلم (٢٨١/١) رقم ٨١٥ ،والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه باب في فضل العلم والعلماء (٢/ ١٥٥) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله بَابُ حَالِ الْعِلْمِ إِذْ كَانَ عِنْدَ الْفُسَّاقِ وَالْأَرْذَالِ (٦١٦/١) برقم ١٠٥٧،١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠

[٢] – الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١٥٦/٢)

يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذبٍ وجهلٍ في الجزئيات، وجهلٍ وظلمٍ في الكليات؛ فيتولَّد فساد عظيم) [1]

وقد فسر ذلك أكثر الامام الشاطبي حيث قال : " ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد: وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامّها المرتب على خاصّها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر بِبَيّنها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، -إلى أن قَالَ – فشأن الراسخين: تصور الشريعة صورة واحدة، يخدم بعضها بعضاً كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة مثمرة، وشأنُ متبعي المتشابهات أخذ دليلٍ مَا ، أيّ دليل كان عفواً وأخذاً أولياً وإنْ كان ثم ما يعارضه من كلى أو جزئي، فكأن العضو الواحد لا يعطى في مفهوم أحكام الشريعة حكما حقيقيا، فمتبعه متبع متشابه، ولا يتبعه إلا من في قلبه زيغ ما شهد الله به ومن أصدق من الله قيلا "[2]

ودونك هذه الضوابط فتنبه لها :

١- النظر في صحة مقدمات السؤال وتحليلها لتستطيع الرد القوي .

هناك ما يعرف بالسؤال المشحون أو المركب ، وهو أن يعمد صاحب الشبهة إلى دس " فروض مسبقة " ومغالطات غير مبررة ! ويضربون

[1] – منهاج السنة النبوية (٨٣/٥)

[2] – الاعتصام (٢٤٥/١)

لذلك أمثلة منها : (هل توقفت عن ضرب زوجتك) ؟ فأي جواب منك بنعم أو لا ، سيوقعك في الحرج ، وسيكون ذلك إقرار منك بذلك .

ولذلك ينبغي أن تحلل السؤال قبل أن تجيب عليه ، ولا تسلم بكل سؤال أو شبهة حتى تدرسها جيداً ، لأنه كثيرًا ما يُلقي المفتري افتراءه في صيغة سؤال مشتمل على مغالطة ، كقوله مثلًا: ما الحكمة من زواج الرسول صلى الله عليه وسلم من عائشة رضي الله عنها وهي طفلة؟

والمغالطة هنا هي قول المفتري (وهي طفلة)، فهي رضي الله عنها لم تكن طفلة وقت زواجها من الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل كانت امرأة بلغت مبلغ النساء.

فإذا شرع المسلم في رده ببيان الحكمة من زواج الرسول من عائشة رضي الله عنها دون بيان ما في السؤال من مغالطة، ربما ظن البعض أن ذلك إقرار ضمني بصحة مقدمة السؤال.

وما أحسن ما رد به الدارمي على شبهة الجهمي أن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث ودلسوها على المحدثين ! فرد عليه الدارمي بقوله: "أوليس قد ادعيت أنَّ الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث دلسوها على المحدثين؟ فدونك أيها الناقد البصير, الفارس النحرير, فأوجدنا منها اثني عشر حديثاً، فإن لم تقدر عليها، فلمَ تمتحن العلم والدين في أعين الجهال بخرافتك هذه؟ لأن هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن، وأصل كل فقه، فمن طعن فيه فإنّما يطعن في دين الله"[1]

[1] – انظر نَقْضُ الإمَامِ أَبِي سَعِيدٍ عُثْمَانَ الدارمي عَلَى المَرِيْسِيّ الْجَهْمِيّ (١/٢٦٠)

٢- النظر في صحة الدليل .

إن بضاعة المحدثين العلمية واسعة المساحة للاستنتاج والتحليل العقلي في الحكم على الحديث، فمنهجهم النقدى في التصحيح والتضعيف كان قائماً على تتبع القرائن والملابسات وسبر أحوال الراوي والمروي، ولا يقبلون الحديث إلا باستيفائه لشروط القبول ، ولذلك إذا اشتملت الشبهة على دليل فلا بد من التحقق من صحة الدليل متنًا وسندًا قبل الشروع في الرد، فلو كان الدليل، مثلًا، آية من القرآن، فينظر في صحة نقل لفظ الآية، فقد يخطئ المفتري، عن عمد أو جهل، في نقل نص الآية ، وكم أَكثرَ المفترون من التحريف وقَوَّلوا القرآن ما لم يقل.

وإذا كان الدليل حديثًا فيبحث أولًا في صحة الحديث وثبوته، ثم يبحث في صحة نقل المتن، وكم صدَّع المرجفون رءوسنا بالأحاديث الموضوعة والواهية، وأرادوا إقامة الحجة علينا بتلك الأحاديث الشنيعة والضعيفة.

وإذا كان هذا الدليل تاريخيًا أو علميًا فيجب النظر في صحته في المصادر المعتبرة، ومطالعة أقوال أهل الاختصاص لمعرفة مدى ثبوته، فكم من مرة حاول المرجفون إقامة الحجة على المسلمين بالإسرائيليات والأحداث الخرافية، وليس لها من مسوغ سوى ورودها في كتب المسلمين، ونسي هؤلاء أن مصدري التشريع عندنا هما القرآن والسنة الصحيحة، ولا تقام علينا الحجة بآراء العلماء وأقوالهم إلا إذا وافقت القرآن والسنة ،[١]

[١] – ولعلنا أدركنا ذلك هذه الأيام عندما استدل أحد المفترين بروايات تاريخية باطلة ، في ميلاد أبي النبي وميلاد النبي صلى الله عليه وسلم .

ويحضرني هنا موقف للخطيب البغدادي رحمه الله تنشرح به صدور المؤمنين ، حيث أظهر اليهود في زمانه كتابا فِيهِ أَن الْمُصْطَفى عَلَيْهِ أفضل الصَّلَاة وَالسَّلَام أسقط الْجِزْيَة عَن أهل خَيْبَر، وَفِيه شَهَادَة الصَّحَابَة – وَمِنْه عَليّ كرم الله وَجهه – فَوَقع رَئِيس الرؤساء وَالنَّاس فِي حيرة. فعرضه على الْخَطِيب الْبَغْدَادِيّ فَتَأَمّله وَقَالَ: هَذَا مزور. فَقيل لَهُ: من أَيْن لَك ذَلِك؟ فَقَالَ: فِيهِ شَهَادَة مُعَاوِيَة وَهُوَ أسلم عَام الْفَتْح، وَفتح خَيْبَر سنة سبع. وَفِيه شَهَادَة سعد بن معَاذ وَقد مَاتَ فِي وقْعَة بني قُرَيْظَة قبل خَيْبَر بِسنتَيْنِ ففرح النَّاس بذلك.[1]

٣- النظر في صحة الاستدلال .

يحتاج المستدل بالسنة إلى نظرين، الأول صحة السند، والثاني صحة الاستدلال،

أما صحة السند فقد تقدم الكلام عنه ، وأما صحة الاستدلال فهو:

تقديمُ دليلٍ أو طلبُه لإثبات أمر معين أو قضية معينة ، مع إدراك معاني هذا الدليل عن طريق العلماء الربانيين السابقين الذين أفنوا أعمارهم في التأمل في هذه الأدلة لمعرفة المراد منها.

أما أصحاب الشبهات فإنهم يفهمون الدليل على هواهم ، فيسيؤن الاستدلال ويفسدونه ،وهذا من أبرز طرق المفترين ، وربما جمعوا بين سوأَتَي ضعف الدليل وفساد الاستدلال؛ ولذلك ينبغي، بَعدَ النظر في صحة

[1] – ذكر هذه القصة الشيخ عبد الرؤف المناوي في كتابه اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (٣٤٦/٢)

الدليل، أن نبحث في مدى صحة الاستدلال، وهل تحتمل دلالةُ النصّ المعنى الذي يقصده المفتري أو لا؟

مثال :

قال بعض المفترين[1]: إن عائشة رضي الله عنها ناولت النبيَ صلى الله عليه و سلم الخَمْرَ في المسجد !ومستندهم ما ورد في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم رحمه الله عن عائشة رضي الله عنها قالت : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ مِنْ الْمَسْجِدِ قَالَتْ فَقُلْتُ إِنِّي حَائِضٌ فَقَالَ إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ ".[2]

والجواب :

سهل ميسور جداً ، لكن كما قلت آفة القوم الافتراء ، فالحديث صحيح لكنهم يفسدون فهمه ، ويخطئون في صحة الاستدلال به ، فالخُمَرةُ غير الخَمْر ، وكونكم جهلة في اللغة العربية ، فهذا ليس ذنبنا ، وأما إن كنتم مفترين فهذا ذنبكم وحقدكم على الإسلام كله

قال الإمام النووي : أما الخمرة فبضم الخاء وإسكان الميم قال الهروي وغيره هي هذه السجادة وهي ما يضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة من خوص هكذا قاله الهروي والأكثرون وصرح جماعة منهم بأنها لا تكون إلا هذا القدر وقال الخطابي هي السجادة

---

[1] – ينسب إلى بعض المستشرقين ، ولكن لم أقف على اسمه .

[2] – أخرجه مسلم في كتاب الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه (٢٠٩/٣) ٢٩٨

يسجد عليها المصلي... ، وسميت خُمرة لأنها تُخَمِّر الوجه أي تغطيه وأصل التخمير التغطية ومنه خِمَار المرأة والخَمْر لأنها تغطي العقل .[1]

قلت : وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، فيه التصريح بأن الخُمرة هي عبارة عن قطعة من القماش أو الثياب ، والحديث أخرجه مسلم بعد حديث عائشة مباشرة فرواه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِى المَسْجِدِ، فَقَالَ: " يَا عَائِشَةُ، نَاولِينِى الثَّوْبَ ". فَقَالَتْ: إِنِّى حَائِضٌ. فَقَالَ: " إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِى يَدِكِ " فَنَاوَلَتْهُ."[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الطاعنين في الحديث النبوي يذكرون حديثاً صحيحاً، ثم يردّونه بسبب سوء استدلالهم عليه ، وفساد فهمهم له ، أوتعنتاً وبغضاً لحديث النبي صلى الله عليه وسلم

مثال :

ومن الأمثلة على ذلك حديث " لَوْلَا حَوَّاءُ، لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ ".[3] ومع صحة الحديث ، بل هو في تمام الصحة ، فقد اتفق عليه الشيخان

---

[1] – شرح النووي على مسلم (٢١٠/٣)

[2] – أخرجه مسلم في كتاب الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه (٢٠٩/٣) ٢٩٩

[3] – أخرجه البخاري في كتاب الانبياء باب خلق آدم وذريته (٣٦٨/٦) من الفتح حديث رقم ٣٣٣٠ ، وفي باب قول الله تعالى "وواعدنا موسى ثلاثين ليلة إلى قوله وأنا أول المؤمنين " (٤٣٠/٦) ٣٣٩٩ ، وأخرجه مسلم وهذا لفظه في كتاب النكاح باب الوصية بالنساء (٥٩/١٠) ١٤٧٠

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، إلا أن المفترين طعنوا فيه بعقولهم الفاسدة فقالوا : إن هذا الحديث يتعارض مع العقل ، إذ كيف تخون حواء آدم ومع مَنْ مِن الرجال ؟ ولا رجال إلا هو !

والجواب :

أنهم بنوا كلامهم على خطأ ، وحصروا لفظة (الخيانة) في خيانة الفراش ، وهذا لعمري من تضييع اللغة العربية وإهمالها ، وكذلك من تبديل المصطلحات الشرعية بغيرها ، وتسمية الأشياء بغير اسمها ، ففي عصرنا هذا إذا زنا الرجل المحصن لا يقال عنه زنا ، وإنما يقال خان زوجته ، وفلانة خانت زوجها ! ولذلك اتخذ المفترون هذا الكلمة (الخيانة) وجعلوها في الفراش فقط ، هذا مع أن العلماء الربانيين قد شرحوا الحديث وبينوا أن هذا المعني غير مراد ، قال الحافظ ابن حجر : وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش حاشا وكلا [1] ، والمعنى : أن حواء زوجة آدم قبلت تزيين إبليس لها بالأكل من الشجرة فزينته لآدم ، ولما كانت هي أم بنات آدم أشبهنها بالولادة ونزع العرق فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو بالقول ، وفي الحديث إشارة إلى تسلية الرجال فيما يقع لهم من نسائهم بما وقع من أمهن الكبرى وأن ذلك من طبعهن فلا يفرط في لوم من وقع منها شيء من غير قصد إليه أو على سبيل الندور ، ولذلك بوب الإمام النووي على الحديث بباب (الوصية بالنساء)[2]

---

[1] – الفتح (٣٦٨/٦)

[2] – شرح النووي على مسلم (٥٦/١٠)

هذا وينبغي للنساء أن لا يتمكن بهذا في الاسترسال في هذا النوع بل يضبطن أنفسهن ويجاهدن هواهن والله المستعان[1]

٤- التنبه لما وقع في الألفاظ من تغاير بين زمان النبوة والأزمنة المتأخرة

تقدم كيف حصر الطاعنون خيانة حواء في الفراش ! وأن سبب ذلك يرجع إلى افترائهم أولاً ، فلو شاؤا لأقروا بالمعنى الحقيقي ، لكن آفة القوم الطعن ، وأما ثانياً ، فهو يرجع إلى تغاير الأزمان وبعد الناس عن المصطلحات الشرعية كما تقدم .

هذا وقد بين ذلك ابن رجب بكلام مهم قَال فيه تعليقاً على حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَىَّ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِى جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِى الأَنْصَارِ، تُغَنِّيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتْ الأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ. قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمُغَنِّيَتَيْنِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمَزْامِيرُ الشَّيْطَانِ فِى بَيْتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ وَذَلِكَ فِى يَوْمِ عِيدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا ". [2]-: قال ابن رجب (ولا ريب أنّ العرب كانَ لهم غناء يتغنون به، وكان لهم دفوف يضربون بها، وكان غناؤهم بأشعار أهل الجاهلية من ذكر الحروب وندب من قتل فيها، وكانت دفوفهم مثل الغرابيل، ليس فيها جلاجل، ...فلما فتحت بلاد فارس والروم ظهر

---

[1] – ينظر الفتح (٣٦٩/٦)

[2] – أخرجه البخاري في أبواب العيدين باب الحراب والدرق يوم العيد (٤٤٠/٢) ٩٤٩ ، وباب سنة العيدين لأهل الإسلام برقم ٩٥٢ ، وأخرجه مسلم في العيدين باب صلاة العيدين (١٨٢/٦) برقم ٨٩٢

للصحابة ما كان أهل فارس والروم قد أعتادوه من الغناء الملحن بالإيقاعات الموزونة، على طريقة الموسيقى بالأشعار التي توصف فيها المحرمات من الخمور والصور الجميلة المثيرة للهوى الكامن في النفوس، المجبول محبته فيها، بآلات اللهو المطربة، المخرج سماعها عن الاعتدال، فحينئذ أنكر الصحابة الغناء واستماعه، ونهوا عنه وغلظوا فيه.[1]

وقال القاضي عياض : قوله فى الحديث: " وليست بمغنيتين " أى ليستا ممن يغنى بما جرت به عادة المغنيات من التشويق والهوى والتعريض بالفواحش والتشبيب بأهل الجمال مما يحرك النفوس، ويبعث الهوى والغزل، كما قيل: " الغناء رقية الزنا " ، أو ليستا أيضاً ممن اشتهر وعرف بالإحسان فى الغناء الذى فيه تمطيطٌ وتكسير، وعمل يحرك الساكن، ويبعث الكامن، ولا ممن اتخد هذا صناعة وكسبًا .[2]

٥- عليك التركيز على موطن الشبهة

من الضروري فهم موطن الشبهة، وتحديد ما يرمي إليه المفتري من طرح فريته بالضبط؛ حتى يكون الرد موجهًا لأصل الافتراء، وموظفًا في إزالة أي شبهة قد تقع من جراء طرح الفرية. وإياك أن تدخل في فرعيات وتفصيلات تبعدك عن موطن الشبهة .

[1] – فتح الباري لابن رجب (٨/٤٢٥-٤٣٧) .

[2] – إكمال المعلم (٣/٣٠٦)

مثال:

حين يطرح المفتري موضوعَ رضاع الكبير في الإسلام، فإن ما يرمي إليه هو تصوير أحكام الإسلام بالإباحية، وأنها تجيز لأي امرأة مسلمة أن تلقم ثديها لأي رجل.

لذلك يجب أن يتجه الرد في الأساس إلى بيان عدم جواز التقام الثدي في رضاع الكبير، ثم بيان عدم شمول الحكم لكل رجل، أما إذا تمحور الرد على مناقشة الخلاف في اختصاص حكم رضاع الكبير بسالم مولى أبي حذيفة، فهذا خروج عن المطلوب، وعدم توفيق في إصابة موطن الفرية.

ومن عوامل التركيز على موطن الشبهة هو : عدم الانتقال من الموطن الذي تجيب عنه ، حتى تخرج منه تماماً ، وذلك لسببين :

الأول : إسكات الخصم ، وعدم تشتيت المستمعين .

الثاني : أن ذلك سنة عن حبر الأمة الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، في حواره مع الخوارج حين يقول لهم : أخرجت من هذه ؟ فيجيبون قائلين : نعم. [1]

[1] – سيأتي بعد قليل حوار ابن عباس – رضي الله عنهماا – مع الخوارج تاماً ، وتخريج حديثه .

النوع الثالث : ضوابط التعامل مع أصحاب الشبهات .

ينقسم الملقون للشبهة إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المؤمن المسترشد :

وهذا يكون التعامل معه برفق وروية ، وعليك أن تبين له بياناً شافياً كافياً يزيل الإشكال ويرفع الشبهة ، ولا يحتاج بعده إلى غيره ، وهذا حاله كحال الأعرابي الذي استفسر من النبي صلى الله عليه وسلم فقال (مَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ فَيُخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيُجْرِبُهَا ؟) فرد النبي صلى الله عليه وسلم رداً مختصراً جامعاً مانعاً فقال له " فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟ "[1] ، وهكذا يكون دفع الشبهة ورفع الإشكال ، ولا يجوز لك أن تتركه في الحيرة والشك ، وعدم الوصول إلى بر الأمان ، فتكون كمن سُئِلَ عن مسألة فقال : فيها قولان ثم سكت !

الثاني : الطاعن المفتري على الحديث النبوي ورواته

والطاعنون يتوارثون الطعون ويفترون بها ، حتى صارت لهم في ذلك مدارس ، يتلقى بعضهم عن بعض ، وهؤلاء يعاملون على قدر افترائهم ،

---

[1] – الحديث متفق عليه ، وقد تقدم تخريجه في صـ ٩ ، وقول الأعرابي (مَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ) الظباء بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد جمع ظبي شبهها بها في النشاط والقوة والسلامة من الداء .اهـ من الفتح (٢٤١/١٠) وقول النبي صلى الله عليه وسلم " فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟ " بيّن واضح فى الحجة فى قطع دعوى العدوى؛ لأنه إذا وجدنا هذا الداء أولاً من غير عدوى فى الأول فبم يحكم فى الثانى أنه من سبب الأول،ولم يكن للأول سبب إلا مشيئة الله وقدره .اهـ من إكمال المعلم (١٤٥/٧)

يقول الشيخ مصطفى السباعي : وفي جامعة «ليدن» بهولندا اجتمعتُ بالمستشرق اليهودي «شَاخْتْ» وهو الذي يحمل في عصرنا هذا رسالة «جولدتسيهر» في الدَسّ على الإسلام والكيد له وتشويه حقائقه، وباحثته طويلا في أخطاء «جولدتسيهر» وتعمُّدِهِ تحريف النصوص التي ينقلها عن كتبنا ... ، وقلتُ له: إن جولدتسيهر هو مؤسس المدرسة الاستشراقية التي تَبني حُكمها في التشريع الإسلامي على وقائع التاريخ نفسه، فلماذا لم يستعمل مبدأه هنا حين تكلم عن الزُّهْرِي[1] ؟ وكيف جاز له أن يحكم على الزُّهْرِي بأنه وضع حديث فضل المسجد الأقصى إرضاء لعبد الملك[2] ضد ابن الزبير[3]، مع أن الزُّهْرِي لم يلق عبد الملك إلا بعد سبع سنوات من

---

[1] – هو محمد ابن مسلم ابن عبيد الله ابن عبد الله ابن شهاب ابن عبد الله ابن الحارث ابن زهرة ابن كلاب القرشي الزهري وكنيته أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وتثبته وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة خمس وعشرين ومئة وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين .اهـ من تقريب التهذيب (٥٠٦/١) ٦٢٩٦

[2] – هو عبد الملك ابن مروان ابن الحكم ابن أبي العاص الأموي أبو الوليد المدني ثم الدمشقي كان طالب علم قبل الخلافة ثم اشتغل بها فتغير حاله ملك ثلاث عشرة سنة استقلالا وقبلها منازعا لابن الزبير تسع سنين من الرابعة ومات دون المائة سنة ست وثمانين في شوال وقد جاوز الستين .اهـ من المرجع السابق (٣٦٥/١) ٤٢١٣

[3] – هو عبد الله بن العوّام بن العوّام بن خويلد القرشي الأسديّ ،أمّه أسماء بنت أبي بكر الصديق ، ولد عام الهجرة، وحفظ عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم وهو صغير، وحدّث عنه بجملة من الحديث، وهو أحد العبادلة وأحد الشجعان من الصحابة، وأحد من ولي الخلافة منهم. يكنى أبا بكر. ثم قيل له أبو خبيب بولده ، وهو أول مولود ولد للمهاجرين بعد الهجرة، وحنكه النبيّ صلى الله عليه وسلّم، وسماه باسم جده، وكناه بكنيته ، وقد قتل رضي الله عنه في سنة ثلاث وسبعين من الهجرة .اهـ ببعض تصرف من الإصابة (٤/ ٨١) وما بعدها

مقتل ابن الزبير؟ وهنا اصفرَّ وجه «شَاخْتْ» وأخذ يفرك يداً بيد ، وبدا عليه الغيظ والاضطراب، فأنهيت الحديث معه بأن قلت له: لقد كانت مثل هذه «الأخطاء» كما تسميها أنت، تشتهر في القرن الماضي، ويتناقلها مستشرق منكم عن آخر على أنها حقائق علمية، قبل أن نقرأ – نحن الْمُسْلِمِينَ – تلك المؤلفات إلا بعد موت مؤلفيها، أما الآن فأرجو أن تسمعوا منا ملاحظاتنا على «أخطائكم» لتصحِّحُوها في حياتكم قبل أن تتقرر كحقائق علمية عندكم.[1]

قلت : إن الإمام الزهري ولد سنة إحدى وخمسين أو ثمان وخمسين للهجرة، ومقتل عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما كان سنة ثلاث وسبعين، فيكون عمر الزهري حينئذٍ اثنين وعشرين عاماً على الرواية الأولى ، وخمس عشرة سنة على الرواية الثانية ، فهل يعقل أن يكون الزهري في تلك السن ذائع الصيت عند الأمة الإسلامية ، بحيث تتلقى منه حديثًا موضوعًا يدعوها فيه للحج إلى القبة بدلاً من الكعبة !!؟ زيادة على ذلك فإن الإمام الزهري لم يلتق بعبد الملك لأول مرة إلا بعد مقتل عبد الله ابن الزبير رضي الله عنه بسنوات ، فقد نقل الذهبي وغيره عن الليث بن سعد أنه قال : " قدم ابن شهاب على عبد الملك سنة اثنين وثمانين " ، و ابن الزبير إنما قتل سنة ثلاث وسبعين ، وبعد مقتله استتب الأمر لعبد

[1] – السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي صـ ١٥

الملك فلم يكن بحاجة إلى من يضع له أحاديث يصرف الناس بها عن الحج حتى لا يلتقوا بابن الزبير .[1]

الثالث : مسلم صادق تتجاذبه الشبهات ويستميله أصحابها .

وهذا نوع من الناس انطلت عليه الشبهة ، وغلبه معسول الكلام ، واغتر بالنصوص من القرآن والسنة التي تلقى عليه بدون تفسير ولا معاني ، فيتلقاها بجهل ويقع في الفخ ، فالأولى أن نتحرى الخير عنده ، وأن ندله على الرجوع لكتب التفسير وشروح الحديث وأقوال العلماء ولا أنسى أولئك الشباب الذين كانوا يأتون من عند دعاة التكفير والتنطع ، فيحاورونني بغية أن أنير لهم السبيل ، وقد وفقني الله تعالى مع كثير منهم ، حتى فهموا الحق ، واستطاعوا التمييز بين الحقيقة والشبهة ، والفضل لله والحمد له أولاً وآخراً .

وهنا يحضرني لقاء حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مع الخوارج ، وهذا من التِماس تَحَرّي الخير في بعض المُخالِفين؛ كما وقع من بعض الخوارج ، إذ قالوا لبعضهم: لنُكَلِّمنَّه ولنَنظُرَنَّ ما يقول، وكان هذا منهم تحرياً للخير.

قال ابن عباس – رضِي الله عنهما –: «لَمَّا خَرَجَتِ الْحَرُورِيَّةُ اعْتَزَلُوا فِي دَارٍ، وَكَانُوا سِتَّةَ آلَافٍ» فَقُلْتُ لِعَلِيٍّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ «أَبْرِدْ بِالصَّلَاةِ، لَعَلِّي أُكَلِّمُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ» قَالَ: «إِنِّي أَخَافُهُمْ عَلَيْكَ» قُلْتُ: كَلَّا، فَلَبِسْتُ،

---

[1] انظر السنة ومكانتها في التشريع د.مصطفى السباعي ، والمستشرقون والحديث النبوي للدكتورمحمد بهاء الدين ، وموقف المدرسة العقلية من السنة النبوية للأمين الصادق الأمين .

وَتَرَجَّلْتُ، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِمْ فِي دَارِ نِصْفِ النَّهَارِ، وَهُمْ يَأْكُلُونَ فَقَالُوا: «مَرْحَبًا بِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، فَمَا جَاءَ بِكَ؟» قُلْتُ لَهُمْ: أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ، وَمِنْ عِنْدِ ابْنِ عَمِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصِهْرِهِ، وَعَلَيْهِمْ نُزِّلَ الْقُرْآنُ، فَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ مِنْكُمْ، وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، لَأُبَلِّغَكُمْ مَا يَقُولُونَ، وَأُبَلِّغَهُمْ مَا تَقُولُونَ، فَانتَحَى لِي نَفَرٌ مِنْهُمْ قُلْتُ: هَاتُوا مَا نَقِمْتُمْ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَابْنِ عَمِّهِ قَالُوا: «ثَلَاثٌ» قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَ: «أَمَّا إِحْدَاهُنَّ، فَإِنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللهِ» وَقَالَ اللهُ: {إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ} [الأنعام: ٥٧] مَا شَأْنُ الرِّجَالِ وَالْحُكْمِ؟ قُلْتُ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ قالوا: وَأَمَّا الثَّانِيَةُ، فَإِنَّهُ قَاتَلَ، وَلَمْ يَسْبِ، وَلَمْ يَغْنَمْ، إِنْ كَانُوا كُفَّارًا لَقَدْ حَلَّ سِبَاهُمْ، وَلَئِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ مَا حَلَّ سِبَاهُمْ وَلَا قِتَالُهُمْ قُلْتُ: هَذِهِ ثِنْتَانِ، فَمَا الثَّالِثَةُ؟ " وَذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا قَالُوا: مَحَى نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ " قُلْتُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ غَيْرُ هَذَا؟ قَالُوا: «حَسْبُنَا هَذَا» قُلْتُ: لَهُمْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ قَرَأْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ مَا يَرُدُّ قَوْلَكُمْ أَتَرْجِعُونَ؟ قَالُوا: «نَعَمْ» قُلْتُ: أَمَّا قَوْلُكُمْ: «حُكْمُ الرِّجَالِ فِي أَمْرِ اللهِ، فَإِنِّي أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ فِي كِتَابِ اللهِ أَنْ قَدْ صَيَّرَ اللهُ حُكْمَهُ إِلَى الرِّجَالِ فِي ثَمَنِ رُبْعِ دِرْهَمٍ [ص:٤٨١]، فَأَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَحْكُمُوا فِيهِ» أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ، وَأَنْتُمْ حُرُمٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ} [المائدة: ٩٥] وَكَانَ مِنْ حُكْمِ اللهِ أَنَّهُ صَيَّرَهُ إِلَى الرِّجَالِ يَحْكُمُونَ فِيهِ، وَلَوْ شَاءَ لحكم فِيهِ، فَجَازَ مِنْ حُكْمِ الرِّجَالِ، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ أَحُكْمُ الرِّجَالِ فِي صَلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَحَقْنِ دِمَائِهِمْ أَفْضَلُ أَوْ فِي أَرْنَبٍ؟ قَالُوا: بَلَى، هَذَا أَفْضَلُ وَفِي الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ

وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا} [النساء: ٣٥] فَنَشَدْتُكُمْ بِاللهِ حُكْمَ الرِّجَالِ فِي صَلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ، وَحَقْنِ دِمَائِهِمْ أَفْضَلُ مِنْ حُكْمِهِمْ فِي بُضْعِ امْرَأَةٍ؟ خَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ " قَالُوا: نَعَمْ قُلْتُ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ قَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ، وَلَمْ يَغْنَمْ، أَفَتَسْبُونَ أُمَّكُمْ عَائِشَةَ، تَسْتَحِلُّونَ مِنْهَا مَا تَسْتَحِلُّونَ مِنْ غَيْرِهَا وَهِيَ أُمُّكُمْ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّا نَسْتَحِلُّ مِنْهَا مَا نَسْتَحِلُّ مِنْ غَيْرِهَا فَقَدْ كَفَرْتُمْ، وَإِنْ قُلْتُمْ: لَيْسَتْ بِأُمِّنَا فَقَدْ كَفَرْتُمْ: {النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ} [الأحزاب: ٦] فَأَنْتُمْ بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ، فَأْتُوا مِنْهَا بِمَخْرَجٍ، أَفَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، وَأَمَّا مَحْيُ نَفْسِهِ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَنَا آتِيكُمْ بِمَا تَرْضَوْنَ. إن نَبِيَّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ صَالَحَ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ لِعَلِيٍّ: «اكْتُبْ يَا عَلِيُّ هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولَ اللهِ» قَالُوا: لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا قَاتَلْنَاكَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «امْحُ يَا عَلِيُّ اللهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ، امْحُ يَا عَلِيُّ، وَاكْتُبْ هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ» وَاللهِ لَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ، وَقَدْ مَحَى نَفْسَهُ، وَلَمْ يَكُنْ مَحْوُهُ نَفْسَهُ ذَلِكَ مَحَاهُ مِنَ النُّبُوَّةِ، أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ " قَالُوا: «نَعَمْ، فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ، وَخَرَجَ سَائِرُهُمْ، فَقُتِلُوا عَلَى ضَلَالَتِهِمْ، فَقَتَلَهُمُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ».[1]

---

[1] – أخرجه النسائي في الكبرى كتاب الخصائص باب ذِكْرُ مُنَاظَرَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْحَرُورِيَّةَ، وَاحْتِجَاجِهِ فِيمَا أَنْكَرُوهُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٤٨٠/٧) ٨٥٢٢ ، وعبدالرزاق في المصنف كتاب اللقطة باب ما جاء في الحرورية (١٥٧/١٠) ١٨٦٧٨، والطبراني في الكبير (٢٥٧/١٠) ١٠٥٩٨، والحاكم في المستدرك (١٦٤/٢) ٢٦٥٦ وقال:هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافَقَه الذهبي .

الخاتمة

الأحاديث النبوية هي : أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وهي الشارحة للقرآن الكريم والمبينة لمعانية فهي تعد المصدر التالي للقرآن الكريم : تشريعاً وقضاء ودعوة وتربية وفهماً .

وهي المنهج النبوي النظري والعملي الذي جسد البلاغ القرآني وأحال كلمات الله واقعاً وحضارة يحياهما الناس الذين آمنوا بهذا البلاغ .

فالواجب على المسلم كمال التسليم لله ولرسوله –صلى الله عليه وسلم –، وتلقي خبرهما بالقبول والتصديق ، وعدم معارضته بالعقول الفاسدة والآراء السقيمة ، شعاره في ذلك :

" سمعنا وأطعنا "

قال ابن قدامة : " ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي – صلى الله عليه وسلم – وصح به النقل عنه ، فيما شاهدناه أو غاب عنا ، نعلم أنه حق وصدق ، وسواء في ذلك ما عقلناه وجهلناه ، ولم نطلع على حقيقة معناه" .[1]

وأما الشبهات فهي كثيرة ، وهي في كل عصر لها طرق خاصة ودعاة مخصوصين ، يتزعم ذلك أعداء الإسلام ، ويتلقف كذبهم بعض الفرق المبتدعة ، وكذلك بعض المنتسبين للإسلام اسماً ، وهم يشيعون الباطل والكذب بين المسلمين ليل نهار .

[1] – لمعة الاعتقاد صـ ٢٨

لكن الله يقيض لهذا الدين من ينفي عنه تحريفَ الغالينَ وانتحالَ المبطلينَ وتأويلَ الجاهلينَ .

وإني أوصي في خاتمة بحثي بما يلي :

١- التوسع في مقررات تاريخ السنة النبوية .

٢- وكذلك زيادة الاهتمام بمادة مختلف الحديث ومشكله .

٣- تدريب الطلاب عملياً على كيفية الرد على الشبهات .

٤- استمرار العمل بجد وعزيمة مع اخلاص النية في نصرة الحديث النبوي .

٥- إن الشبهات قديمة وجديدة وتتجدد ، وعليه لابد من إعداد طلبة علم لذلك .

هذا .....،،،،

فما كان في هذا البحث من حق وصواب فمن الله عز وجل وبتوفيقه ، وما كان غير ذلك فمن نفسي ومن الشيطان ، وأستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد، خاتم النبيين ، وإمام المرسلين، وعلى آله، وصحبه أجمعين ، والمتمسكين بسنته إلى يوم الدين .

فهرس المصادر

- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ

- إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم للقاضي عياض (المتوفى: ٥٤٤هـ)

المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل – الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر

الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

- البداية والنهاية – لابن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ) – تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي

الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)

حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي – الناشر: دار طيبة

- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)

المحقق: أسعد محمد الطيب – الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية

الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ

– تفسير القرآن العظيم لابن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ)

المحقق: سامي بن محمد سلامة – الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع

الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م

– تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)

المحقق: محمد عوامة – الناشر: دار الرشيد – سوريا

الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦

– جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)

تحقيق: أبي الأشبال الزهيري – الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية

الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م

– درء تعارض العقل والنقل

المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)

تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم

الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية

الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م

عدد الأجزاء: ١٠

- الزهد ويليه الرقائق لعبد الله بن المبارك ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، عدد الأجزاء : ١

- سنن أبي داود

المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث أبو داود السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)

المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت

- السنن الكبرى للإمام النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)

حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي - أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي - مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ)

الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان

الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م (بيروت)

- شرح مشكل الآثار

المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)

تحقيق: شعيب الأرنؤوط – الناشر: مؤسسة الرسالة

– صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)

المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

– العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير

المؤلف: الشنقيطي؛ محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي

المحقق: خالد بن عثمان السبت – الناشر: مجمع الفقه الإسلامي بجدة – دار عالم الفوائد

سنة النشر: ١٤٢٦

– فتح المنعم شرح صحيح مسلم

المؤلف: الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين

الناشر: دار الشروق الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م – عدد الأجزاء: ١٠

– الفقيه و المتفقه للخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)

المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي – الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية

الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ

– لمعة الاعتقاد لابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)

الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية

الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م

– ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الامام البخاري

المؤلف : الامام النووي – تحقيق علي حسن علي عبد الحميد

طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان

– المستدرك على الصحيحين المؤلف : محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري

الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩٠

تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا

– مسند الإمام أحمد بن حنبل

المحقق : شعيب الأرنؤوط وآخرون – الناشر : مؤسسة الرسالة

الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م

– المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)

المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي – الناشر: المجلس العلمي– الهند

يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة: الثانية، ١٤٠٣

– المعجم الكبير للطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) – المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي

دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة – الطبعة: الثانية – عدد الأجزاء: ٢٥

– معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي

دار النشر : مكتبة الآداب – القاهرة / مصر – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م

الطبعة : الأولى – تحقيق : أ.د محمد إبراهيم عبادة

– مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – عدد الأجزاء: ٢ × ١

– المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم

أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ – ٦٥٦ هـ)

حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو وجماعة

الناشر: (دار ابن كثير، دمشق – بيروت)

الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م

عدد الأجزاء: ٧

– المُعْلم بفوائد مسلم

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (المتوفى: ٥٣٦هـ)

المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر

الناشر: الدار التونسية للنشر

المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر

المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة

الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١م.

- : الفقيه و المتفقه للخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)

المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي - الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية

الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية (المتوفى: ٧٢٨هـ)

المحقق: محمد رشاد سالم - الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

- نَقْضُ الإِمَامِ أَبِي سَعِيدٍ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَلَى المَرِيْسِيِّ الْجَهْمِيِّ العَنِيدِ فِيْمَا افْتَرَى عَلَى اللهِ - عز وجل - مِنَ التَّوْحِيدِ

المؤلف: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى: ٢٨٠ هـ)

المحقق: أَبُو عَاصِم الشَّوَامِيُّ الأَثَرِي - الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة -

الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

عدد الأجزاء: ١

- النهاية في غريب الحديث والأثر

المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)

الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي

- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر للشيخ عبد الرؤوف المناوي المتوفى (١٠٣١)

المحقق: المرتضي الزين أحمد - الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م

فهرس الموضوعات

المقدمة

تعريف الشبهات لغة واصطلاحاً

الفرق بين الشبهة ومختلف الحديث ومشكله

أنواع الشبهات

خطورة الشبهات

تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من الشبهات

رد النبي صلى الله عليه وسلم على الشبهات

ذم أصحاب الشبهات ومروجيها

البعد عن سماع الشبهات خشية منها

ضوابط دفع الشبهات عن الحديث النبوي

النوع الأول : ضوابط تتعلق بمن يرد الشبهة

التمسك بالإيمان والاجتهاد في تحقيق اليقين

ظن خيراً بحديث النبي صلى الله عليه وسلم

التأكد من صحة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم

تسلح بسلاح العلم والتقوى

دراسة كتب مختلف الحديث ومشكله

كثرة القراءة في كتب الردود على الشبهات

لا تتصدى للرد على الشبهة حتى تتمكن من ذلك

النوع الثاني ضوابط في كيفية رد الشبهة

النظر في صحة مقدمات السؤال وتحليها

النظر في صحة الدليل

النظر في صحة الاستدلال

التنبة لما وقع في الألفاظ من تغاير الأزمنه

عليك التركيز على موطن الشبهة

النوع الثالث

ضوابط التعامل مع أصحاب الشبهات

أقسام الملقون للشبهة

القسم الأول المؤمن المسترشد

الثاني الطاعن المفتري على الحديث ورواته

الثالث مسلم صادق تتجاذبه الشبهات

محاورة ابن عباس مع الخوارج

الخاتمة

فهرس المصادر